

ويمكن لهذه المعلومات أن تساند عملية الإبلاغ الطوعية الوطنية في مراعاة قضايا مثل عدم المساواة والتمييز والمساءلة وسيادة القانون والمشاركة والإدماج من خلال توجيه طريقة إعداد التقرير الوطني الطوعي.

ويمكن أن يساعد تحليل حقوق الإنسان في الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة التي لها حقوق مقابلة (مثل المياه والصحة والسكن). يمكن أن يساعد أيضاً في تحديد المجموعات المعرضة لخطر الإغفال والأكثرهم تخلف عن الركب وتحديد سبل معالجة أوضاعهم بفعالية. كما سيساعد ربط خطة عام 2030 وعمليات متابعة حقوق الإنسان بشكل منهجي في تخفيف عبء إعداد التقارير.

ترتكز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بصورة واضحة على قواعد ومعايير حقوق الإنسان، مما يجعل النهج القائم على حقوق الإنسان محوري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعهد بعدم إغفال أي أحد.

توفر المفوضية السامية لحقوق الإنسان الأدوات والنهج التي يمكن أن تساعد في دمج معلومات وتحليلات حقوق الإنسان القائمة في الاستعراض الوطني الطوعي. وكما يمكن لهذه الأدوات أن توجه بفعالية رصد التقدم على الصعيد الوطني وتحديد نقاط التسارع ذات الصلة.

الآليات الدولية لحقوق الإنسان

هل أنتم مهتمون بالفهرس العالمي لحقوق الإنسان؟ للمزيد من التفاصيل يرجى زيارة:

<https://tinyurl.com/UHRI-ARA>

كيف يربط الخبراء المستقلون عملهم بخطة عام 2030؟
لمعرفة ذلك ، يرجى زيارة :

<https://tinyurl.com/SP-2030>

تضمن التقارير الخاصة بآليات حقوق الإنسان (الاستعراض الدوري الشامل و هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة) ثروة من البيانات والمعلومات ذات صلة بتنفيذ خطة عام 2030.

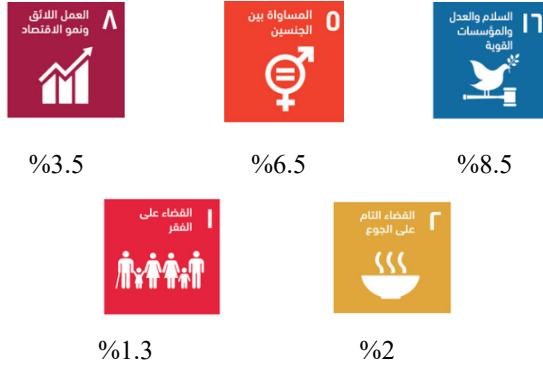
تردد أدناه المعلومات ذات الصلة بالبلد منذ إعتماد خطة عام 2030 وكما يمكنكم العثور على مزيد من المعلومات في فهرس حقوق الإنسان العالمي ، وهو عبارة عن قاعدة بيانات خاصة بالمفوضية السامية ومتاحة على الإنترنت. ويجمع الفهرس التوصيات من جميع الآليات لكل بلد ويسمح بالبحث عن أهداف التنمية المستدامة أو مجموعات الأشخاص المتأثرين وأو حسب المواضيع.

هيئات المعاهدات

منذ عام 2016 ، استعرضت لجنة حقوق الطفل الحالة في الجمهورية العربية السورية.

معلومات أكثر يرجى زيارة:

<https://tinyurl.com/TB-aralink>



تظهر الأيقونات أعلاه خمسة من أهداف التنمية المستدامة التي حظت بأكبر قدر من الاهتمام خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل للبلد (كما هو موضح في توصيات الاستعراض الدوري الشامل وما يقابلها من أهداف التنمية المستدامة).

الإجراءات الخاصة

منذ عام 2016 زار الجمهورية العربية السورية مقرر الأمم المتحدة الخاص المعنى بالتدابير القسرية الانفرادية.

معلومات أكثر يرجى زيارة:

<https://tinyurl.com/SP-ARA-2030>

الاستعراض الدوري الشامل

تم استعراض الحالة في الجمهورية العربية السورية من قبل الاستعراض الدوري الشامل في تشرين الأول/أكتوبر 2016. تلقت البلد 231 توصيةً وحظت 158 منها بتاييد، وتناولت التوصيات مجموعة واسعة من أهداف التنمية المستدامة.

وس يتم الاستعراض القادم في تشرين الأول/أكتوبر أو الثاني/نوفمبر من سنة 2021، وإن الموعد النهائي لتقديم تقرير الدولة سيكون في تموز/ يوليو 2021.

إن ربط عمليتي إعداد التقارير للاستعراض الوطني الطوعي والاستعراض الدوري الشامل يفيد كلا التقريرين وبذلك يمكن ضمان تحسين الاتساق في السياسات والبرامج ذات الصلة والمتابعة لخطة عام 2030 وحقوق الإنسان.

معلومات أكثر يرجى زيارة:

<https://tinyurl.com/UPR-SYR-ARA>

المصدر: الفهرس العالمي لحقوق الإنسان.

تعزيز مشاركة هادفة وآمنة وشاملة

للحصول على المبادئ التوجيهية بشأن الإعمال الفعال للحق في المشاركة في الشؤون العامة يرجى زيارة الرابط:

<https://tinyurl.com/AR-Guidelines>

للوصول الى التوجيهات العملية لمشاركة المجتمع المدني في تنفيذ خطة عام 2030 يرجى زيارة الرابط :

<https://tinyurl.com/CS-GA19>

للوصول الى مؤشرات حقوق الإنسان – مؤشرات تعزيز ورصد حقوق الإنسان،
يرجى زيارة:

<https://tinyurl.com/HRI-ARA>

للوصول الى نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات، عدم إغفال أي أحد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يرجى زيارة:

<https://tinyurl.com/HRBA-ARA>

للوصول الى جداول مؤشرات حقوق الإنسان يرجى زيارة:

tinyurl.com/IND-tables

إن إحدى المبادئ الأساسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي ضرورة أن تكون جميع عملياتها قائمة على المشاركة الشاملة قدر المستطاع. وغالباً ما تكون هناك حاجة لبذل جهود خاصة للوصول الى أولئك المعرضين لخطر الإغفال أو لأن يتم تجاهل مطالبهم.

يجب أن تتوفر للمتأثرين بقرارات الحكومة إمكانية التعبير عن احتياجاتهم ومصالحهم، وكذلك إمكانية دعم مرحلة التصميم وتنفيذ ومراجعة سياسات وبرامج عامة. تهدف التوجيهات والتوصيات العملية بشأن المشاركة والتي وضعتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان الى المساعدة في ضمان المساءلة والشمولية عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات

يعتبر جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها أداة أساسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأداة للإبلاغ عن التقدم المحرز. ومع ذلك، فإن أن تصميم تصنيف المؤشرات (أو عدمه) ليس بممارسة معيارية أو تخليو من تأثير بالقيم .

إن النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات يمكنه أن يقدم الكثير فإن هذا النهج يساعد في الجمع بين أصحاب المصلحة المعندين بالبيانات وإنشاء شبكة من الممارسين مما من شأنه تحسين جودة البيانات والإحصاءات وملاءمتها واستخدامها بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان الدولية ومبادئها.

الآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة

للوصول الى دليل عملٍ بشأن تعاون الدول مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان
يرجى زيارة:

<https://tinyurl.com/NMRF-ARA-PG>

قامت جميع الدول بوضع هياكل أو إجراءات لإعداد التقارير وتنفيذ خطة أعمال
2030 حقوق الإنسان.



هياكل وطنية ودون الوطنية لتنفيذ ورصد والإبلاغ
عن خطة عام 2030

هياكل وطنية لإعداد التقارير والمتابعة ومؤسسات مكلفة بحقوق
الإنسان (على سبيل المثال: مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان).

قاعدة البيانات الوطنية لمتابعة التوصيات

يمكن أن تقدم المفوضية السامية لحقوق الإنسان الدعم للبلدان من خلال
إنشاء قاعدة بيانات وطنية لمتابعة التوصيات.

إن قاعدة البيانات هذه هي نظام الكتروني وضع نتيجة الممارسات الجيدة
في عدة بلدان كالباراغواي وساموا وأوغندا بطريقة مفصلة على قياس البلد
المضي. وتسمح هذه القاعدة بتجميع التوصيات حسب الرغبة وتعيين
مسؤوليات الوزارات المعنية أو الهيئات الأخرى ورصد الأنشطة وتحصيص
الميزانية وتسجيل حالة تنفيذ خطة عام 2030 وحقوق الإنسان في الزمن
ال حقيقي.

<https://tinyurl.com/NRTD-arabic>

لمزيد من المعلومات ، يرجى الضغط على الروابط بالنص الغامق.